مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١٣

الأربعاء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أنين	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/305)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/305)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيريمياه مامابولو، الممثل الخاص المشترك لدارفور، والسيدة أورسولا ميولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم السيد مامابولو إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من الخرطوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/305 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو.

السيد مامابولو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بالحالة في دارفور، وعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تمشيا مع تقرير الأمين العام ربع السنوي المعروض على المجلس الآن (S/2019/305).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنوه بحضور السيد نيلس آنين، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن تقرير الأمين العام يغطي الفترة الممتدة حتى ٣ نيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، حدث الكثير في السودان عموما وفي دارفور على وجه الخصوص. وقدمت الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا إحاطة إلى المجلس بشأن الإطاحة بالرئيس عمر البشير في ١٢ نيسان/أبريل. وسيكون من الملائم موافاة المجلس بآخر التطورات الرئيسية منذ ذلك التاريخ.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد استقال الفريق عوض بن عوف، نائب الرئيس السابق ووزير الدفاع، الذي تولى رئاسة المجلس العسكري الانتقالي في أعقاب التغير بعد يوم استجابة للمطالب الشعبية للمتظاهرين الذين قادوا المطالبة بتغيير الحكومة. وعيّن الفريق عبد الفتاح البرهان خلفا له. وعند تولي المنصب أعلن الفريق البرهان عددا من الخطوات الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع، بما في ذلك رفع حظر التجول اليومي في جميع أنحاء البلد والإفراج عن المعتقلين السياسيين وفرض وقف إطلاق النار في البلد بأسره، ضمن تدابير أخرى.

وأشار المجلس العسكري الانتقالي أيضا إلى أنه ينوي تنفيذ الإصلاحات في بعض المؤسسات الحكومية، بما فيها جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وفي واقع الأمر فإن المجلس يواصل الاستعاضة عن كبار المسؤولين الحكوميين الذين يقال أنهم لا يحظون بتأييد المتظاهرين، ربما في محاولة لكسب ثقتهم. وبالأمس تمت الاستعاضة عن رئيس القضاة والمدعي العام. وبالأمس أيضا أعلن البرهان أن المرحلة العسكرية الانتقالية ستستغرق مدة أقصاها سنتان وتنتهي بتسليم السلطة إلى ترتيبات مدنية.

ومع ذلك، لا تزال الاحتجاجات مستمرة في الخرطوم وفي أنحاء أخرى من البلد، إلى جانب استمرار مطالبة الاعتصام

في قيادة القوات المسلحة السودانية بالنقل الفوري للسلطة إلى المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس العسكري الانتقالي قد شرع منذ ذلك الحين في حوارٍ مع إعلان الحرية والتغيير، وهو الكيان الذي ينضوي تحته المحتجون، وغيره من عناصر المعارضة، بشأن آلية انتقالية يمكن تنفيذها وستكون شاملة وممثلة لجميع السودانيين ومصالحهم.

وفي تطوّر هام، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ نيسان/أبريل بياناً يدعو فيه المجلس العسكري الانتقالي إلى تعيين سلطة مدنية انتقالية خلال ١٥ يوماً، وإلا فإن مشاركة السودان ستُعلَّقُ في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي. وبينما لم يكن هناك حتى الآن أي رد فعل من جانب الجهات الوطنية المعنيّة، فمن المرجّح أن يعتبر المجلس العسكري الانتقالي بيان مجلس السلم والأمن انتكاسة.

إن للتغييرات التي طرأت على الصعيد الاتحادي أثراً واضحاً على دارفور. فمنذ تنحية الرئيس البشير، انخرط الأشخاص المشرّدون داخلياً وغيرُهم من المحتجين في دارفور في أعمال العنف، بما في ذلك الحرق المتعمّد لمقر جهاز الأمن والمخابرات الوطني والحزب الحاكم، فضلاً عن حرق منازل الوجهاء المحليين الذين يُعتبرون متعاونين مع النظام السابق. ووقعت هذه الحوادث في العديد من المواقع، بما فيها الفاشر، ونيالا، وكاس، وزالنجي، وقولو، ونيرتيتي، وكُتم، وكبكابية، وسرف عمرة، والجنينة وموريني. وفي مخيم كالما للمشردين داخلياً، وقعت اشتباكات بين جماعات من الشباب المشردين داخلياً في ١٣ نيسان/أبريل أسفرت عن مقتل ١٥ منهم. ووردت تقارير عن المواجهات بين القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني في دارفور، ولا سيما عندما حاولت القوات المسلحة حماية المحتجين.

وأودّ أن أؤكد للمجلس أن العملية المختلطة ظلّت يقظة، في خضم كل هذه التطورات، وحافظت على موقف قوي، ولا سيما في المنطقة المسؤولة عنها في جبل مرّة حيث لدينا قوات لحفظ السلام. وتتواصل الأنشطة التنفيذية اليومية للبعثة. وقد كثفنا دورياتنا، لا سيما داخل مخيمات المشردين داخلياً وحولها، ونواصل التفاعل مع الشركاء في الميدان. وفيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها، يسرني أن أعلن أن الأمم المتحدة لم تكن حتى الآن هدفاً وأن كل موظفينا حاضرون.

وأودّ أن نركّز الآن على تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2019/305). باتخاذ القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، واصلت البعثة إعادة التشكيل والتخفيض التدريجي. إن خفض العنصر العسكري من ٨ ٧٣٥ فرداً إلى ٤ ٠٥٠ فرد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه يسير على المسار الصحيح. وقد انخفضت قوة الشرطة للعملية المختلطة أيضاً من ٢ ٥٠٠ إلى ٢ ٢٣٨ فرداً. وتم نشر مستشاري الشرطة للعملية المختلطة ليتولوا مهام الاتصال مع الدولة كما أنهم يشتركون في الموقع مع قوات الشرطة السودانية.

كما تواصل العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ استراتيجية الانتقال في إطار التحضير لانسحاب البعثة. وفي هذا الصدد، خُصّص مبلغ قدره ١٥ مليون دولار لمهام الاتصال مع الدولة في إطار ميزانية العملية المختلطة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل التنفيذ المشترك للأنشطة البرنامجية مع عشرة من فرادى الكيانات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري التي وقّعت العملية المختلطة معها مذكرة تفاهم في مجالات سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والقدرة على الصمود، وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة.

وقام موظفو العملية المختلطة، المدمجون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتوسيع نطاق رصد الحماية ليشمل مناطق العودة والمناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة. وبالمثل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية المختلطة بتعديل مشاريع منع نشوب النزاع من أجل تحسين أهدافها وتعزيز استدامتها بعد خروج البعثة في نهاية المطاف. ويقوم

موظفو العملية المختلطة أيضاً بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز جهود منع العنف الجنساني والتصدي له، بما يشمل دعم الآليات المجتمعية. وفيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية، ربما يتطلّب الأمر تحويل التركيز من المشاريع المؤسسية إلى المشاريع المجتمعية في ضوء استمرار حالة الطوارئ والشكوك المحيطة بطرائق الانتقال.

لقد ظلّت الحالة الأمنية في دارفور هادئة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فقد كانت الاشتباكات بين الحكومة وحركة تحرير السودان – جناح عبد الواحد في جبل مرة أكثر تواتراً ولكنها اقتصرت على بضعة مواقع، في حين تم تعديل حضور القوات المسلحة السودانية في الأسابيع الأخيرة ليتركّز في المناطق الحضرية في ضوء الاحتجاجات. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، مددت الحكومة من جانب واحد وقف الأعمال العدائية إلى أجل غير مسمّى فيما مددت الحركات وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر في ٨ شباط/فبراير. كما بقيت حوادث الاشتباكات القبلية قليلة أيضاً، بينما استمر حدوث بعض أعمال العنف بين الرعاة والمزارعين، لا سيما في شمال وغرب دارفور.

وواصل شركاء العمل الإنساني تقديم المساعدة في دارفور، مع التركيز على توفير الاحتياجات المنقذة للحياة للفئات الضعيفة من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما للنازحين الجدد والمتضررين من النزاع. ومع ذلك، لا تزال أنشطتهم تواجه تحديات في الوصول إلى بعض المناطق في جبل مرة في جنوب ووسط دارفور بسبب استمرار تقييد إمكانية الوصول إليها من قبل السلطات السودانية لأسباب أمنية. وشهدت العملية المختلطة ما مجموعه ١٠ حالات منع وصول وحالتي تقييد للتنقل، بالمقارنة مع سبع حالات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. لقد منعت حالات منع الوصول هذه العملية المختلطة من التحقق من القتال المبلغ عنه في عدة مناطق من دارفور. وفي تطوّر غير متوقع، مُنعت دورية مدمجة للعملية المختلطة تقوم بمهمة مرافقة إنسانية إلى قرية فينا في جنوب دارفور في ٢٦ آذار/مارس من الوصول إلى وجهتها من قبل قائد في حركة تحرير السودان/عبد الواحد.

وواصلت العملية المختلطة العمل مع الحكومة لمواصلة تعزيز الآليات اللازمة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية المختلطة ٥٩ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وقع ضحيتها ١٢٩ شخصاً. وواصلت العملية المختلطة دعم عملية إعادة إرساء سلسلة العدالة الجنائية في مناطق العودة، بإعادة تأهيل محكمة ريفية وإنشاء محكمة محلية، وثلاث محاكم ريفية، وسجلّ عقاري ومهاجع للسجناء من الذكور والإناث على السواء في شمال دارفور. وقامت العملية المختلطة أيضاً، بالتعاون مع الجهاز القضائي السوداني، بتنظيم دورات تدريبية على الوساطة لـ ٢٥ من قضاة المحاكم الريفية ووفرت الدعم في مجال بناء القدرات من خلال تدريبات على حقوق الإنسان وواجبات السجون لـ ٥٩ من موظفي السجون المعينين حديثاً.

ولا يزال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يواجه تحديات بسبب القيود على القدرات والموارد. وفيما يتعلق بعملية السلام في دارفور وفي سياق التغيّرات التي حدثت في الأيام الأخيرة، لم يلقَ النداءُ الذي وجهه المجلس العسكري الانتقالي إلى الحركات المسلحة غير الموقّعة بشأن المشاركة السياسية والمشاركة في الحوار الجاري أي استجابة ملموسة. وفي بيان صدر مؤخراً، وقّعه مالك عقار وميني ميناوي، نأت الجبهة الثورية السودانية بنفسها – والتي تشمل حركة جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان/قطاع الشمال – عن المناقشات الجارية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، قائلة إن الوقت لم يحن بعد لعقد اجتماع مع المجلس العسكري الانتقالي.

ومع ذلك، فإن حركة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل قد أشارتا إلى أنهما لا تزالان تعتزمان متابعة مواصلة عملية السلام في دارفور بطريقة تعالج الأسباب الكامنة للنزاع. ومبرراتهما هي أن هناك مخاطر من دمج عملية السلام في دارفور في الحوار الجاري، لأن الأسباب التي أدت إلى النزاع في المقام الأول قد لا تُعالج على النحو الواجب وبصورة مستقلة.

وفي هذا الصدد، وبالتشاور مع المبعوث الخاص لقطر وبدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور البحث عن سبل لبدء محادثات بين الحركات والسلطات السودانية. ومن جانبه، أصدر قائد جيش تحرير السودان، عبد الواحد نور، بيانا في ١٣ نيسان/أبريل يرفض المجلس العسكري الانتقالي، واصفا إياه بأنه محاولة لاستنساخ النظام السابق. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعوه لاغتنام الفرصة والمشاركة بصورة سياسية مع السلطات السودانية.

وفي هذا المنعطف، أود أن أقول إنه، على الرغم من أننا نسير على المسار الصحيح مع عملية الخفض التدريجي للبعثة، فإن الحالة السياسية في السودان قد تغيرت جذريا وقد تؤثر على تنفيذ ولايتنا في المستقبل. فعلى سبيل المثال، كان من المقرر أن نسلم مقر القطاع الشرقي في الضعين في ١٥ نيسان/أبريل. وأجلنا التسليم أسبوعين في انتظار المزيد من الوضوح حيث لا تزال الإدارة الحكومية في حالة تغير. وفي الوقت نفسه، فإن العملية المختلطة بصدد إقامة علاقات اتصالات وعمل مع الإدارة الجديدة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات.

ودارفور ليست محصنة ضد ما يحدث على الصعيد الوطني، ولا يمكن أن تكون كذلك. وحوادث العنف في مخيمات المشردين في دارفور ردا على الأحداث التي وقعت في الخرطوم تشهد على هشاشة الحالة الأمنية في دارفور، التي كانت حتى الآن يسودها الهدوء والاستقرار بشكل متزايد، باستثناء منطقة جبل مرة. ويحدوني الأمل في ألا يزداد تدهور الحالة أو أن يكون لها أثر سلبي على الخروج المتوخي للعملية المختلطة.

وبقدر ما قد لا يكون الوضع الحالي مرغوبا فيه، فإنه يتيح للسودانيين إمكانية لاغتنام الفرصة لتسوية جميع نزاعاتهم، بما في ذلك في دارفور. وينبغي للمجلس أن يحث شعب السودان على اتباع نهج كلي وشامل للجميع يمثل جميع السودانيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن.

قبل التطورات الأخيرة في السودان، كانت الاحتياجات الإنسانية في دارفور وأجزاء أخرى من البلد متزايدة بالفعل بسبب الأزمة الاقتصادية. ويحتاج الأشخاص الذين يتلقون المساعدة الإنسانية الآن مزيدا من الدعم. كما تأثر السكان على نطاق أوسع جراء الاقتصاد المتدهور. وثمة خطر يتمثل في احتمال انزلاق مزيد من الناس إلى مزيد من الضعف والفقر.

وما برح الأثر المباشر للأحداث السياسية الأخيرة على العمليات الإنسانية محدودا حتى الآن، وقد استمرت العمليات العادية. ويشمل ذلك حملة كبيرة لتطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال والحصبة، والتي يجري الاضطلاع بها في جنوب دارفور والولايات الأخرى. بيد أن المجتمع الإنساني يقوم برصد الحالة عن كثب.

ويساورنا بالغ القلق إزاء حماية المدنيين، ولا سيما في دارفور، حيث لا يزال القتال المحلي مستمرا. والتقارير الواردة عن حوادث العنف التي تشمل مشردين داخليا – بمن في ذلك المشردين داخليا الذين قتلوا في مخيم كلمة في جنوب دارفور في

١٣ نيسان/أبريل – تثير القلق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تأجيل بدء العام الدراسي في دارفور، والذي كان من المقرر أن يبدأ في ١ نيسان/أبريل، مما يؤثر على التعليم والخدمات المرتبطة بالمواظبة على الدراسة.

وقد كان للأزمة الاقتصادية في السودان تأثير كبير على الاحتياجات والعمليات الإنسانية، بما في ذلك في دارفور. ويشمل ذلك الانخفاض السريع لقيمة العملة، وتفشي التضخم، وزيادة أسعار الأغذية والأدوية، وحدوث انخفاض ملحوظ في القدرة الشرائية، والنقص المتقطع يوميا في الخبز وإمدادات الوقود. ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن أسعار الذرة الرفيعة أعلى بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مما يؤثر على القوة الشرائية للسكان من الأغذية الأساسية. ووفقا لأحدث التحليلات، هناك ٥,٨ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الوقت الراهن، مقابل ٣,٨ مليون شخص في العام السابق. ويشمل ذلك ١,٩ مليون شخص في دارفور. ومع بدء موسم الجفاف في شهر أيار/مايو، سيزداد العدد.

كما أثرت حالات النقص في السلع الأساسية المستوردة على الرعاية الصحية والخدمات الأخرى. ووفقا للبنك المركزي في السودان، انخفضت واردات الأدوية في عام ٢٠١٨ بنسبة الثلث مقارنة بعام ٢٠١٧. ومع الزيادات في تكاليف الخدمات الطبية التي تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ في المائة، أصبحت الأسر المعيشية أقل قدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية وأصبحت أكثر عرضة للمخاطر الصحية. كما أدى نقص الغذاء وارتفاع الأسعار إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالحماية، حيث لجأ الناس إلى آليات التكيف السلبية، وانخفض عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس. ولا تزال النساء والمسنون هم المتضررين بوجه خاص، حيث إن الأسر المعيشية تمنح الأولوية في الغذاء إلى الأطفال. وتضيف هذه الحالة إلى الاحتياجات الإنسانية المرتفعة والطويلة الأجل القائمة بالفعل.

وقد حدثت حالات تحسن ملحوظة في الحالة الأمنية في السنوات الأخيرة، مع عودة بعض المشردين من جراء النزاع إلى الوطن. إلا أنه لا يزال هناك ١,٩ مليون شخص مشردين جراء النزاع، وأكثر من ١,٦ ملايين منهم في دارفور، والعديد منهم شردوا لأكثر من عقد من الزمن، كما يعلم الأعضاء. ويعاني مئات الآلاف من الأطفال في دارفور من سوء التغذية الحاد. وفي وسط وشرق وشمال وجنوب دارفور، يحصل أقل من نصف السكان على المياه النظيفة. ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن نسبة متزايدة من المشردين داخليا واللاجئين – المندرجين بالفعل بين أكثر الفئات ضعفا – لا يستطيعون توفير ما يكفي من الغذاء.

ولتلك الأسباب، وبفضل المساهمة السخية للدول الأعضاء، قام صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ في الأسبوع الماضي بتخصيص ٢٦,٥ مليون دولار لمساعدة الفئات الضعيفة في المناطق التي شهدت أكبر حالات زيادة في انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالحالة الاقتصادية، بما في ذلك في شرق وشمال وجنوب وغرب دارفور. كما يقدم الصندوق الإنساني في السودان أكثر من ٢٠ مليون دولار كتمويل تكميلي.

ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم. ونناشد الشركاء في المجال الإنساني هذا العام توفير مبلغ ١,١ بليون دولار لمساعدة ٤,٤ مليون من أشد الناس ضعفا، وهو ما يمثل أكثر قليلا من نصف الاحتياجات العامة المحددة في البلد، بما في ذلك ٢,٤ مليون شخص في دارفور. كما سيجري استعراض الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الاستجابة لها في الأشهر المقبلة لكي تجسد الأثر المستمر للحالة الاقتصادية، فضلا عن أي آثار قد تنشأ عن الأحداث السياسية الحالية.

ويكتسي الحفاظ على الدعم الإنساني أهمية خاصة، إذ لا تزال هناك قيود كبيرة على المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل من أجل دارفور وأجزاء أخرى من السودان. وسيكون للحالة

الاقتصادية المستمرة عواقب وخيمة إن لم يتم توسيع نطاق شبكات السلامة الاجتماعية. وثمة حاجة لزيادة الدعم المقدم للأنشطة الإنمائية، إلى جانب توسيع نطاق الاستثمار الحكومي في الخدمات الأساسية مثل الحماية الاجتماعية.

كما تؤثر الحالة في السودان على المنطقة الأوسع نطاقا. وأود أن أعرب عن تقديري لسخاء الحكومة في استضافة اللاجئين، بمن فيهم حوالي ١٥٠٠٠٠ من جنوب السودان في دارفور. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا الدعم. وما برح السودان أيضا يشكل طريقا حيويا لتقديم المساعدة الإنسانية – ولا سيما المعونة الغذائية – في جنوب السودان. ونأمل أن تستمر الحكومة في تيسير تلك التحركات من خلال المساعدة الأساسية المنقذة للحياة التي ستقدم في الأيام والأسابيع المقبلة.

تتطلب كفالة دعم أشد الفئات ضعفا تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو مستدام إلى جميع المحتاجين. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسينات كبيرة. فالشركاء بمقدورهم التنقل بسهولة أكبر ومساعدة الناس في مناطق أكثر، ولا سيما في منطقة جبل مرة. غير أننا ما زلنا نناشد جميع الأطراف في السودان تمكين المجتمع الإنساني من مساعدة المحتاجين. كما ندعو الحكومة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين البيئة التشغيلية للمنظمات الإنسانية، ولا سيما من خلال رفع العقبات البيروقراطية المفروضة على التنقل، وتيسير عمليات تقييم الاحتياجات المحايدة وأنشطة الحماية. في هذا الوقت الحرج، من الضروري ضمان حصول سكان دارفور وبقية أنحاء السودان على المساعدة والدعم الذي يحتاجونه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة في ألمانيا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تشرفي بالمشاركة في مداولات هذا الجهاز. فعندما قدمت ألمانيا ترشيحها لشغل مقعد غير دائم، تعهدنا بأن نكون شريكًا قويًا في المساعدة على إحلال السلام الدائم. وتؤمن ألمانيا بقيمة انخراط المجتمع الدولي الطويل الأجل في حالات النزاع مثل تلك التي نناقشها اليوم، وهي حالة دارفور في السودان.

وقبل أن أنتقل إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود أن أؤكد على أننا لا يمكننا معالجة حالة دارفور في ظل الفراغ الموجود. وخلال الأسابيع الماضية، شهدنا تطورات هامة في الخرطوم وفي السودان على نطاق أوسع. وأنا معجب شخصيا بإرادة وتصميم الشعب السوداني على التظاهر السلمي من أجل تشكيل مستقبل مختلف. وألمانيا تعتقد أنه يجب الاستماع إلى أصوات الشعب، إذ يرسم السودان طريقا جديدا للمضي قدما. ولذلك فإن ألمانيا ترحب ببيان الاتحاد الأفريقي، الذي يؤكد بقوة على ضرورة الانتقال السياسي بقيادة مدنية وبالتوافق في السودان. ونكرر تلك الرسالة السياسية الواضحة من المنطقة، وندعو جميع الجهات الفاعلة في السودان إلى التحرك في ذلك الاتجاه بتصميم وإلحاح، وقبل كل شيء، بدون عنف.

ومع تطور الحالة السياسية في الخرطوم، علينا النظر بعناية في آثارها على الحالة في دارفور. ومن الإنصاف القول إننا لا نملك صورة واضحة وكاملة حتى الآن. ولكني أعتقد أننا كأعضاء في المجلس يجب أن نراقب بعناية التفاعل بين التطورات السياسية في الخرطوم والحالة في دارفور. والتقارير الواردة عن الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في مخيمات المشردين داخليا في دارفور، والتي أسفرت عن مقتل عدد من المشردين داخليا، تؤكد على هذه النقطة بطريقة مؤسفة.

وانتقل إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود أن أؤكد على أننا ملتزمون بالعمل مع المملكة المتحدة كمشاركين في الصياغة، ومع جميع أعضاء المجلس الحاضرين هنا حول هذه الطاولة، وكذلك مع شركائنا في الاتحاد

الأفريقي، بشأن سبل المضي قدما بالعملية المختلطة في دارفور. ونحن على اقتناع بأن من مسؤوليتنا المشتركة هنا في المجلس ضمان المشاركة الدولية التي استمرت عقدا في دارفور ولأهل دارفور لتحقيق نتائج ملموسة ودائمة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. لقد سلطوا الضوء على المجالات التي أحرز فيها تقدم، بل بينوا لنا أين يلزم بذل المزيد من الجهد. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى التقارير عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الذي ما زال يرتكب في دارفور، بما في ذلك من جانب الموظفين الحكوميين. ويجب وقف تلك الأعمال الوحشية ومحاسبة مرتكبيها. كما سلطت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، الضوء على أنه لا يزال يتعين علينا التركيز أيضا على إيجاد حلول دائمة لحوالي مليونين من المشردين داخليا في دارفور. ويدل ذلك على نقطة أوسع نطاقا: يجب علينا كمجتمع دولي مواصلة العمل في دارفور واعتماد رؤية بعيدة المدى. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الماضية، فإن العديد من عوامل النزاع الدائر في دارفور لم تُعالج بعد بشكل شامل.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الوصول إلى العدالة وقطاع الأمن الذي لا يزال دون رقابة بسبب ضعف الحوكمة، واستمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. والعوامل الإضافية مثل تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر فيما بين السكان في دارفور وعرقلة التنمية والفرص الاقتصادية. والأراضي لا تزال إحدى المسائل الرئيسية التي لم يتم تسويتها بعد. ولا يمكن مواجهة كافة هذه التحديات من خلال بعثات حفظ السلام، ولا ينبغي ذلك. ولذلك، فإن عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام تزداد أهمية. إن حكومة بلدي ملتزمة بالقيام بدور نشط في تشكيل المرحلة الانتقالية. وبالنسبة لنا، فإن ذلك يعني التركيز على الأمرين التاليين.

أولا، علينا أن نبذل كل جهد لكي يتسنى للعملية المختلطة – مادامت منتشرة في دارفور – الوفاء بالمهام التي صدر بها تكليف في مجالات الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ونعتقد أن البعثة قد أحرزت تقدما في العمل جنبا إلى جنب مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك دعم بناء القدرات في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان، وكذلك في إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. ويجب أن نحافظ على ذلك. ونرحب بمفهوم الانتقال ونشيد الأمم المتحدة لما أحرزته من تقدم في هذه الدولة، لا سيما من خلال إنشاء مهام الاتصال. ويجب علينا أن نواصل العمل ودعمه بالدعم المالي الملائم.

ثانيا، إن ألمانيا مقتنعة بأنه، من أجل الانتقال بالنجاح، نحتاج إلى إقامة علاقة تعاونية بين السلطات المعنية بصنع القرار في السودان والمجتمع الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بدارفور. تلك الشراكة يجب أن تبنى على الثقة المتبادلة وبهدف مشترك هو الحفاظ على السلام في دارفور.

ولذلك، إذا أردنا وضع سبل المضي قدما في التخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء العملية المختلطة، من الضروري إجراء حوار متعمق مع السودان. ويتعين أن تشمل تلك المحادثة العقبات الحالية التي تعترض سير عمل العملية المختلطة، مثل منع الوصول – الذي أشير إليه. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يتعلق ذلك الحوار أيضا بتعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون. كما يتعلق بتنشيط العملية السياسية في دارفور، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال وجود مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتعاون مع لجنة بناء السلام. في نهاية المطاف لا بد أن يكون حوارا عن تولي الحكومة السودانية مسؤولية المهام التي تقع حاليا على عاتق العملية المختلطة في الوقت الراهن. وهذه ليست عملية تقنية؛ بل تحتاج إلى المشاركة السياسية. وألمانيا على استعداد لذلك. ولكن من الواضح في

إطار تطور الأمور في الخرطوم، أنه ليس لدينا في الوقت الحالي نظير على الجانب السوداني للمشاركة في هذه المحادثات الهامة.

وهذا يقودني إلى ملاحظتي الأولى: لا يمكننا ببساطة فصل التطورات السياسية في الخرطوم عن عملنا المشترك في العملية المختلطة. وسيتعين علينا أن ننظر بعناية في الخطط الزمنية. فالجداول الزمنية المصطنعة لا تساعد السكان في دارفور والالتزام الصارم بها قد يخاطر باستثمارنا كأعضاء في المجلس. وقراراتنا بشأن مستقبل العملية المختلطة يجب أن تشكلها التطورات في الميدان، وليس من خلال بنود الميزانية. وستقدم الأمانة العامة هذه الفكرة في القريب العاجل. ونتطلع إلى تلك المقترحات التي ترسم بعناية طريقنا إلى الأمام بشأن العملية المختلطة، ولا تزال الحالة تتطور في الخرطوم.

وأخيرا، بالنظر إلى أوجه عدم اليقين التي نشهدها اليوم، فإننا نرى أن من مسؤولية المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، التأكد بمجرد مغادرة العملية المختلطة من عدم تجدد النزاع في دارفور. ويجب أن نتجنب التقاعس من حيث الاهتمام السياسي والدعم السياسي لجهود الوساطة والدعم العملي بشأن مسائل رئيسية مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام. لا بد من تفادي ذلك لأننا بصراحة لا يمكننا أن نتحمله.

ونحن مدينون لأبناء شعب دارفور بمواصلة دعمهم. لذلك ترى ألمانيا أنه ينبغي لنا كفالة وجود قوي للأمم المتحدة في دارفور بمجرد مغادرة العملية المختلطة. وهذا الوجود في رأينا من شأنه أن يعزز ويحقق المزيد من التقدم في الأهداف السياسية والمتعلقة ببناء السلام والتنمية في دارفور.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نعلم جميعا أن جلسة اليوم تعقد في أوقات من عدم اليقين في السودان. فقد أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا واضحا قبل يومين. وقد تؤثر التطورات الأخيرة وما سيحدث في الأيام المقبلة على دارفور، وربما على المنطقة الأوسع نطاقا. وعلى المجلس أن ينظر في الآثار المترتبة عن هذه التطورات السياسية الهامة.

لذلك سأجزأ مداخلتي إلى جزأين: الأول، بشأن الحالة الأوسع في السودان، والثاني، بشأن أثر تلك الحالة الأوسع على دارفور والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

في ١١ نيسان/أبريل، شهدنا ذروة أربعة أشهر من الاحتجاجات السلمية التي تطالب بالتغيير وبمستقبل أفضل للسودان. فلنظهر إعجابنا بشجاعة وعزيمة الشعب السوداني، الذي شهد إقالة رئيس كان قد ترأس نظاما وحشيا لمدة ٣٠ عاما. ومع ذلك، فإن التغيير المشروع الذي يطالب به الشعب السوداني لم يتحقق بعد. ويجب على المجلس العسكري الانتقالي أن يصغي إلى الشعب الذي يواصل الاحتجاج.

أولا وقبل كل شيء، يجب على السلطات حماية الاحتجاجات السلمية الجارية والاستمرار في ممارسة ضبط النفس. وتقع على عاتق السلطات السودانية مسؤولية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي. ويجب ألا يكون هناك عنف ولا إبعاد قسري للمحتجين. ونحن في لحظة تتاح فيها للسلطات السودانية الفرصة لبناء الثقة مع شعبها ومع المجتمع الدولي. وينبغي لها أن تغتنم هذه الفرصة وتبرهن على أنها ملتزمة التزاما حقيقيا بإنهاء القمع العنيف الذي يتسم به تاريخ السوداني.

يقول الشعب أن السودان يحتاج إلى نظام سياسي يشمل الجميع، ويحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ومتجذر

دستوريا حسب الأصول. وتقف المملكة المتحدة مع أبناء الشعب السوداني وتؤيد دعوة الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع في عودة السودان إلى الحكم المدني. وعليهم جميعا العمل معا في عملية انتقالية سياسية شاملة. وأدت المرأة، بشكل خاص، دورا حاسما في حركة الاحتجاج. وستكون مساهماتها حيوية في عملية الانتقال السياسي وفي الحكومة اللاحقة بقيادة مدنية.

منذ البداية، طالب المحتجون بالمساءلة. وتؤيد المملكة المتحدة مطلبهم. ونعتقد أنه يجب أن تكون هناك عدالة إزاء الجرائم التي ارتكبها أفراد داخل حكومة السودان السابقة. ومن الصواب أن يحاسب الشعب السوداني هؤلاء الأفراد. وبطبيعة الحال، نؤيد تماما المحكمة الجنائية الدولية، ونتوقع من جميع الدول مع المحكمة ومدعيها العام التعاون الكامل.

إن التطورات السياسية الأخيرة تترك أثرا مباشرا على دارفور. وشأننا شأن الآخرين، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع مصادمات عنيفة في عدة مواقع في الأيام الأخيرة، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين. وخاصة أنه قُتل ١٦ مشردا داخليا في ١٥ نيسان/أبريل، حسبما أفادت بذلك العملية المختلطة، في مخيم كالما للمشردين داخليا. أتوجه بسؤال إلى الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور. وسؤالي كيف كان رد وحدتي الشرطة المشكلتين في العملية المختلطة المتمركزتين في كالما على تلك الحادثة؟ شهدنا أيضا الأثر السلبي للاضطرابات السياسية الأخيرة على عملية السلام في دارفور المتوقفة حاليا. لكي يسود الاستقرار في دارفور، وكذلك في السودان الأوسع نطاقا والمنطقة الإقليمية، من الحيوي أن نبقي، بصفتنا مجلسا، على توقعنا بإحراز تقدم في إيجاد حل سلمي للأسباب الجذرية للصراع.

طوال الفترة التي خُفضت فيها العملية المختلطة، ما انفكت المملكة المتحدة تدعو إلى اتباع نهج تدريجي ومعقول، مسترشدة بالحالة على أرض الواقع، ونتشاطر مع الأمين العام تقييمه ومفاده أن استمرار عدم اليقين السياسي والاقتصادي يشكل عددا من التحديات من أجل خروج مسؤول للعملية المختلطة والانتقال إلى بناء السلام. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن مسؤوليته عن ضمان تسليم مسؤوليات العملية المختلطة وأصولها على النحو المناسب للذين لديهم القدرة على الإمساك بزمام المهام الجارية. ولا تزال توجد أزمة كبيرة في دارفور، ولم تُحل بعد الأسباب الجذرية للصراع.

بوسع المجلس العسكري الانتقالي أن يتخذ خطوة فورية لبناء الثقة وتخفيف الوطأة، وذلك بإلغاء نظام الموافقات والتصاريح المرهق الذي يعوق إيصال المساعدة الإنسانية. ويتعين علينا أن نفكر مليا في أفضل السُبل التي نعالج بها هذه المسائل بعد رحيل العملية المختلطة في نهاية المطاف، ولا سيما فيما يتعلق بنوع الوجود للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الميدان لتوفير الخبرة، والقدرة على وضع البرامج اللازمة لضمان التدفق السليم للدعم المالي للتصدي للتحديات المستمرة. لذلك نشجع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على تقديم توصيات إلى المجلس بشأن تلك الترتيبات في المستقبل.

إن السودان على مفترق طرق. ويواجه المجلس العسكري الانتقالي خيارا. وينبغي له أن يستمع إلى الشعب السوداني، وأن يحترم مطلبه المشروع بالحكم المدني، وأن يمكن من الانتقال إلى نظام يحترم حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات الأساسية، وأن يوفر المساءلة. وأن يجعل هذا الخيار هو السودان الجديد. سيكون السودان محترما في المجتمع الدولي. وأن يجلب الدعم والموارد من جميع أنحاء العالم، لدعم حل عمليات السلام التي طال أمدها، بما في ذلك في دارفور، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان. إن ذلك من شأنه أن يبشر بفصل جديد في علاقات السودان مع منطقته والعالم. لقد اظهر أبناء شعب السودان شجاعة كبيرة ومثابرة في مطالبهم الكريمة بوضع حد لنظام وحشي يستعي على المساءلة أدى إلى إفقار شعبه طوال عقود من سوء الإدارة الاقتصادية. لقد فرض أبناء الشعب السوداني التغيير في بلدهم. أحييهم. ولنقف إلى جانبهم.

السيد سينغر ويسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد مامابولو والسيدة مولر، وأنوه أيضا بحضور معالي السيد نيلز أنين.

أولا، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الحالة في السودان، نرحب بالتحسن العام في الحالة الأمنية في دارفور، باستثناء البؤر الساخنة في جبل مرة، حيث يدور الصراع بين الحكومة والقوات المتمردة لتحرير السودان، ولا يزال جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد مستمرا. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء حالات العنف الطائفي وتدمير المزارع، المبلغ عنها في ولايات وسط وشمال دارفور.

نعرب أيضا عن قلقنا العميق إزاء الزيادة في الحوادث الإجرامية التي ضحاياها من المشردين داخليا، فضلا عن تعليق بعض الأنشطة الإنسانية وتقييد ومنع حرية الوصول بالنسبة إلى موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. بيد إننا نشعر بالقلق، قبل كل شيئ، إزاء استمرار ورود تقارير عن حوادث الاعتداء الجنسي على النساء والفتيات من جانب أفراد عسكريين يرتدون الزي الرسمي. ومن المؤسف أن ذلك لا يزال سمة مستمرة من سمات النزاع، وأن الضحايا لا يبلغون عن الكثير من هذه الحالات خشية التعرض للانتقام. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ إطار التعاون بين حكومة السودان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل التصدي لحالات العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس.

ثانيا، نوجه الانتباه إلى الجمود الذي يكتنف عملية السلام وتداعيات الأحداث الراهنة على تلك العملية. على الرغم من أن الديناميات السياسية الحالية تثير التحديات وعدم التيقن، من المهم جدا أن يتم الشروع في هذه العملية لضمان عودة المشردين وإعادة توطينهم، وتسوية المسائل المتعلقة بالأراضي، وإقامة العدالة والمصالحة بين الكيانات، وكذلك صندوق إعادة إعمار دارفور. وهناك حاجة ماسة إلى القيام بعملية حوار مفتوح لتحديد المحاورين المقبلين في الحكومة، على كلا الصعيدين الوطني والمحلي، واعتبار الملكية الوطنية ضمانا لاستدامة العملية.

ثالثا، نعرب عن قلقنا إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في الخرطوم، وما ترتب عليها من حالة عدم اليقين التي يواجهها أبناء الشعب السوداني. ويواجه السودان صراعا في خضم الاحتجاجات الاجتماعية وردود الفعل الحكومية غير المتناسبة، وأسفر ذلك عن وقوع العشرات من القتلى والجرحى، وأيضا عن ارتفاع التكلفة البشرية، كما يحدث في كثير من الأحيان في هذه العمليات. كل يوم نسمع قصصا كتلك التي كتبها باباركي، وهو طبيب ساعد الجرحى من المتظاهرين في منزله وزُعم بأنه أُعدم، والطالب الجامعي، الفاتح، الذي أصيب برصاصة قاتلة في رأسه. وهذه أحداث مأساوية يشارك فيها أشخاص لا يطلبون إلا الاستماع إلى شواغلهم ومعالجتها. وتكرر الجمهورية الدومينيكية دعوتها من أجل الهدوء وتجنب إراقة الدماء بأي ثمن.

لقد حان الوقت للاستفادة من هذه الفرصة من أجل انتقال ديمقراطي وسلمي والتقليل إلى أدنى حد من إمكانية أن تكون النتيجة عنيفة. فأبناء الشعب السوداني لا يستحقون فرصة للانتعاش السياسي والاقتصادي فحسب، بل أيضا تعويضهم خلال فترة زمنية معقولة عما قاسوه من معاناة طويلة. لقد حان الوقت لإنشاء نظام سياسي شامل للجميع يحترم حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، وفي المقام الأول، يستعيد الثقة فيما بين أبناء الشعب السوداني.

ونكرر التأكيد على ضرورة التصدي للتحديات التي تواجه السودان عن طريق التوافق في الآراء بمشاركة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مشاركة المرأة على قدم المساواة، بهدف استعادة النظام الديمقراطي، والحكم الرشيد، ورفاه الشعب. وكما قال ممثل المملكة المتحدة بحق، فإننا في لحظة حاسمة. وأي قرار نتخذه سيكون له أثر على مستقبل الديمقراطية للشعب السوداني.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بكم، سيدي الرئيس؛ ومن الرائع أن تكونوا حاضرين معنا اليوم في مجلس الأمن.

على مدى الأيام الماضية، شهدنا تكشف سلسلة من الأحداث المثيرة والمهمة في السودان. ومع ذلك، لم تتحقق بعد مطالب السودانيين المتمثلة في حكومة تمثلهم، والحالة ما زالت متوترة. ويطالب المحتجون والجماعات المعارضة بانتقال سريع إلى السلطة المدنية، وقال الاتحاد الأفريقي في ١٥ نيسان/أبريل أنه سيلغي عضوية السودان إذا لم يتحقق الانتقال خلال ١٥ يوما. ونتفق مع الشعب السوداني بأن الخطوة الأولى هي تشكيل هيئة انتقالية جديدة يقودها ويشارك فيها المدنيون الذين يمثلون تنوع المجتمع السوداني واتساع طيفه.

و نشعر بالقلق إزاء تأثير الأحداث التي وقعت في الخرطوم على الأمن والاستقرار في دارفور، بما في ذلك الهجوم المميت الذي وقع يوم السبت الماضي على مخيم للمشردين داخليا وذكره متكلمون آخرون، ولا نزال نتلقى تقارير عن وقوع أعمال عنف ناجمة عن الاحتجاجات في دارفور. بالإضافة إلى ذلك، تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق لزيادة العنف بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشعر أيضا بالانزعاج إزاء ازدياد الجرائم المرتكبة ضد المشردين والمدنيين الضعفاء، اقترانا بازدياد الوفيات. ويتفاقم هذا العنف بفعل الإمكانيات المتاحة للقيام باستجابة إنسانية في حالة متفاقمة أصلا، ويمنع الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا لتقديم الخدمات والمساعدة المنقذة للحياة.

كما يمنع العنف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من القيام بالدوريات المهمة في حالات الاستجابة والمنع. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الولايات المتحدة تشجع بشدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور البعثة على مضاعفة جهودها لمعالجة تصاعد العنف وإعطاء الأولوية لسلامة المدنيين وأمنهم.

ومن المقرر تقديم التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن مستقبل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في أيار/مايو، حيث سيكون فرصة لتقديم مجموعة من المعايير ذات الأولوية، مع التوصية في الوقت نفسه بمسارات ممكنة للبعثة. تتوقع الولايات المتحدة أن ينظر التقرير الاستراتيجي أيضا في الأحداث التي وقعت في الأسابيع والأشهر القليلة الماضية وتأثيرها على الاستقرار والأمن في دارفور.

وحتى في خضم الأحداث الهامة، ينبغي للحكومة والأحزاب أن تحقق أوجه تقدم مستدام ويمكن قياسه مقابل النقاط المرجعية ذات الأولوية، وعلى وجه الخصوص، بيان قدرة الحكومة على حماية السكان في دارفور، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي غياب هذه الأدلة على إحراز التقدم، فإن الولايات المتحدة تؤيد نظر المجلس في جميع الخيارات إذ نسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار الطويل الأجل في دارفور.

وتشيد الولايات المتحدة بأبناء الشعب السوداني لصمودهم والتزامهم بنبذ العنف وهم يعبرون عن مطالبهم المشروعة بتشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع تحترم حقوق الإنسان وتحميها. وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف على مواصلة العملية للوصول إلى انتقال مدني شامل للجميع في ظل أجواء تتسم بضبط النفس والهدوء. ونحن على استعداد للعمل مع الشركاء في المجلس وفي المنطقة لدعم تلك الجهود.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا معالي الوزير، ونرحب برئاستكم لهذه الجلسة، ونشكر السيد مامابولو والسيدة مولر على الإحاطتين الإعلاميتين.

أود التركيز في مداخلتي على ثلاث نقاط أساسية، وهي الأوضاع في دارفور، وخروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومستقبل دارفور.

بالنسبة للأوضاع في دارفور، فقد أكد تقرير الأمين العام الأخير تواصل انخفاض حالات الانتهاك في دارفور بشتى أنواعها خلال السنوات الأربع الأخيرة، إضافة إلى ما يشهده الإقليم من استقرار أمني نسبي، علاوة على استمرار عودة النازحين، الذين نؤكد على ضمان عودة آمنة وكريمة وطوعية لهم، وعلى تضافر جهود المجتمع الدولي لاستمرار تقديم العون لمحتاجيه، خاصة خلال الظروف الصعبة.

ونرحب هنا بتخصيص مبلغ قدره ٢٦ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للمحتاجين.

وبناء على ذلك، نشدد على أهمية استمرار المسار الذي اقترحه الأمين العام، وضمنه المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) العام الماضي، والبيان الرئاسي (S/PRST/2018/19) الذي أصدره مجلس الأمن العام الماضي أيضا.

لقد أقر مجلسنا في بيانه الرئاسي المذكور بأن التقدم المحرز لتحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات لخروج العملية المختلطة سيسهم في عملية الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام. ولقد اطلعنا في تقرير الأمين العام على أن التقدم مستمر في بعض النقاط، وهناك حاجة إلى مزيد من العمل في غيرها، لذا فإن مضي مجلسنا على ما اتفق عليه سابقا، يُعد ضرورة الآن أكثر مما سبق من أجل استمرار تنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة، كما هي محددة في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

بالنسبة لمستقبل دارفور، علينا كأعضاء في مجلس الأمن أن نأخذ بعين الاعتبار آثار الاستقرار في دارفور على السودان ومحيطة الإقليمي. وعلينا ألا نغفل حجم الاستثمارات البشرية والسياسية والمادية التي قدمها الشعب السوداني أولا، وكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خلال عقد ونصف، فإننا سنجحف بحق دارفور وأهله إذا بددنا آمالهم في تحقيق حياة كريمة وبناء مستقبل واعد. ولذلك ندعو أعضاء المجلس لوحدة الصف في هذه المرحلة الحرجة، وألا نختلف بسبب المواقف والمسميات.

إننا نتابع باهتمام وعن كثب التطورات في السودان، وندعو كافة الأطراف إلى الهدوء وممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونبذ العنف، والاستمرار في الحوار من أجل ضمان نجاح العملية السياسية الانتقالية.

ونعرب عن أملنا في أن تسفر الإجراءات التي اتخذت لمعالجة التطورات الأخيرة إلى ما يحقق الأمن والاستقرار للسودان الشقيق، وبما يلبي آمال وتطلعات أبناء شعبه، ونناشد أبناء الشعب السوداني الشقيق، بكافة فئاته، تغليب المصلحة العليا للوطن، ووضعها فوق كل اعتبار من أجل السودان ووحدته وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه.

ختاما، نؤكد أن ما يجري في السودان هو شأن داخلي، لا يجب التدخل فيه عملا بمواد ميثاق الأمم المتحدة. ونجدد الدعوة إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسودان، وأن ينحصر نقاش كل بند في موضوعه، وألا تستخدم الظروف الحالية لتغيير مسارات اتفق عليها المجلس في قراراته.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يمر السودان بمرحلة تغيير عميق. لذلك، وقبل تناول مسألة إمكانية انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود العودة إلى الحالة السياسية في الخرطوم وآثارها على دارفور.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، تدعو فرنسا إلى تشكيل حكومة مدنية انتقالية لتنشيط العملية الديمقراطية وتمهيد السبيل لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. لذا، فإننا ندعو إلى التعجيل بتعيين سلطة انتقالية توافقية، بقيادة مدنيين، وبدء عملية ديمقراطية وإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن.

لقد أظهر الشعب السوداني نضجا كبيرا في الدعوة إلى الإصلاحات والتجديد السياسي على مستوى القيادة في البلد. ويجب الإصغاء تماما إلى صوت الشعب.

ولن تتأتى تلبية تطلعات الشعب السوداني وضمان إجراء البلد للإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة إلا من خلال عملية شاملة وذات مصداقية.

وفرنسا على استعداد لتأييد عملية انتقال مدنية ودعم الشعب السوداني، في ذلك السياق، في تطلعه إلى مزيد من الحرية وتعزيز سيادة القانون فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة. وتحيط فرنسا علما بالتزام المجلس العسكري الانتقالي بمواصلة الحوار مع المعارضة من أجل إنشاء حكومة انتقالية مدنية، وتشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة في الحوار بروح تحقيق المصالحة وتوافق الآراء وممارسة ضبط النفس بغية تفادي العنف.

ونحن مقتنعون بأنه لا بد من تحقيق العدالة للضحايا من أجل بناء سلام دائم وديمقراطية قوية. والجرائم البالغة الخطورة التي ارتكبت في السودان، وبخاصة في دارفور، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف ضد الأطفال، يجب ألا تمر دون عقاب. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

ثانيا، يجب الحفاظ على الاستقرار في دارفور في سياق هذه العملية الانتقالية. وجميعنا نشعر جليا بالقلق البالغ إزاء التداعيات المحتملة للتغيرات السياسية الجارية في السودان على دارفور. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء الحوادث الموثقة في دارفور منذ الأسبوع الماضي، ولا سيما بين قوات الأمن، ونواصل رصد التطورات في الميدان عن كثب.

ولا تزال دارفور منطقة هشة لم تُحل فيها حقا الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما الحصول على الأراضي ومستقبل النازحين. وفي ذلك السياق، يجب أن نعمل معا لضمان ألا تشعل التغييرات الجارية جذوة النزاع في دارفور من جديد. وقد استطعنا في السنوات الأخيرة، لا سيما بفضل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من خفض مستوى العنف، وهو إنجاز يجب أن نحافظ عليه.

وفي ذلك الصدد، من المهم بمكان الإسراع بإنشاء سلطة انتقالية مدنية يعترف بها المجتمع الدولي ويمكن أن تكون محاورا جديرا بالثقة والمسؤولية للعملية المختلطة وأطراف النزاع. ومن ذلك المنطلق، أرحب بالمهمة التي أوكلها الأمين العام إلى مستشاره الخاص، نيكولاس هايسوم.

ولكن هناك المزيد مما يجب علينا عمله. ويمكن أن تتيح التغييرات الكبرى التي تشهدها السودان حاليا فرصة لاستئناف عملية السلام. وتدعو فرنسا السلطات السودانية المقبلة وجميع الجماعات المسلحة إلى اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بحسن نية في عملية السلام. ومن الضروري أيضا أن تيسر السلطات السودانية الجديدة وصول المساعدات الإنسانية، وترفع القيود المفروضة على تنقل العملية المختلطة، وتهيئ الظروف اللازمة للعودة الكريمة والآمنة والطوعية لأكثر من مليوني نازح.

وأخيرا، بالنسبة للنقطة الثالثة والأخيرة، تتطلب الحالة في السودان توخي الحذر فيما يتعلق بالجدول الزمني لانسحاب العملية المختلطة. وما دامت فرنسا تؤيد الخروج التدريجي للعملية المختلطة مراعاة للحالة في الميدان. وفي ضوء ما تشاطره الممثل الخاص المشترك، السيد مامابولو، معنا لتوه بشأن تأثير الحالة على العملية المختلطة، يجب أن تجعلنا الأحداث الراهنة أكثر حكمة فننتظر أن تستقر الحالة، ولا سيما الحالة المؤسسية، قبل أن نضع جدولا زمنيا لخروج العملية المختلطة.

وأغتنم هذه الفرصة لأوكد من جديد تقديرنا للعمل الذي تضطلع به البعثة في ظل هذه الظروف الصعبة، وكذلك للعمل الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم المساعدة الحيوية، كما أكدت السيدة مولر للتو.

وانسحاب العملية المختلطة في الأساس نقل للمسؤولية إلى الدولة السودانية. وعليه، فإن خروجها يجب أن يتم في تعاون وثيق مع السلطات السودانية. لذا، فمن الضروري انتظار تعيين السلطات الجديدة للانخراط في حوار معها بشأن خروج البعثة.

وقد شكّل الشعب السوداني، ولا سيما النساء والشباب، من خلال حشدهم السلمي في الأسابيع الأخيرة، مثالا على الكرامة والمواطنة. ويحدو فرنسا الأمل أن ترقي الحكومة الانتقالية التي ستنشأ إلى مستوى هذا المثال، وتعتزم ضمان حصولها على دعمنا الجماعي. والأمر متروك للمجلس لدعم السودان والعمل سعيا لضمان الاستقرار في دارفور في هذه المرحلة الانتقالية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي وزير الدولة، لعقد هذه الجلسة في حينها وللإحاطتين البالغتي الأهمية اللتين أدلى بهما السيد جيريمايا مامابولو والسيدة أورسولا مولر.

وكما أشار عدد من المتكلمين الذين سبقوني، لا يسعنا أن نغفل الإشارة إلى الأحداث الأخيرة مثل الإطاحة بالرئيس عمر البشير والاحتجاجات المستمرة في معظم أنحاء البلد. إن رسالة أبناء الشعب السوداني واضحة: إنهم يطالبون بتغيير جذري وإرساء الديمقراطية في البلد. وتؤيد بيرو التطلعات المشروعة للشعب السوداني المتمثلة في إدارة مدنية من شأنها أن تُرسي عملية انتقالية سلمية وموثوقة وشاملة، أي مُمثل فيها جميع الأطراف، وتمكّن من إجراء الإصلاحات الدستورية اللازمة والشروع مرة أخرى في الطريق المؤدي إلى الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة في إطار زمني معقول.

وفي هذا السياق، يكتسي الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أهمية من أجل ضمان عملية انتقال سلمية، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة الحالة الإنسانية والاجتماعية الخطيرة في البلد، ولا سيما في دارفور.

ونأسف لأن المكاسب التي تحققت في عملية السلام في دارفور في كانون الأول/ديسمبر يمكن أن تتأثر من جراء الأزمة السياسية. ونشير هنا إلى اندلاع أعمال العنف مؤخرا في مخيمات اللاجئين والقرار الصادر عن حركة العدل والمساواة السودانية وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي بالعدول عن اتفاقهما على تجديد المحادثات مع الحكومة السودانية في كانون الثاني/يناير.

ومما يثير القلق أيضا قرار تحالف نداء السودان المعارض بالانسحاب من الاتفاق بشأن خارطة الطريق لإنهاء النزاع في السودان في إطار فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي وقع مع الحكومة في العام ٢٠١٦.

وفي ضوء هذا المنعطف السياسي المعقد، نرى أنه لا بد من الرجوع إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها وإنهاء العنف. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في دارفور بشكل نهائي حتى يتسنى حل المسائل الجوهرية العالقة عن طريق الحوار. ونشيد بجهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتعاونها مع السلطات الوطنية والمحلية وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن الجماعات المعنية الأخرى من أجل تيسير الوساطة والتوصل إلى حلول مستدامة للقوى المحركة للنزاع، بما في ذلك الحصول على الأراضي والموارد.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في دارفور ونأسف لأن انتهاكات الحقوق الأساسية التي يتضرر منها النازحون، لا سيما النساء والفتيات، ترتبط في كثير من الحالات بالقوات المسلحة السودانية.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتمكن العملية المختلطة من تنفيذ ولايتها بفعالية في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة. ونأمل أن يكون بمقدور الحكومة السودانية ضمان وصول البعثة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المنطقة.

وبينما تجري عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة، على النحو المقرر، يطرح السياق الحالي عددا من التحديات أمام خروج البعثة وانتقالها نحو بناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أن من الضروري أن يتوخى الحذر في انسحاب العملية المختلطة مع مراعاة الحالة في الميدان. ولا غنى عن تعبئة الموارد لتيسير عملية بناء سلام مرضية في الأجل الطويل.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا دعمنا للاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة والعملية المختلطة لما يبذلونه من جهود للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها دارفور بشكل يومي.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يرحب بكم في هذه الجلسة التي تبرز أهمية الحالة في السودان وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويهنئ وفد بلدي مقدمي الإحاطة، السيد مامابولو والسيدة مولر، ويود، في ضوء تقريريهما المفصلين، أن يبدي الملاحظات التالية بشأن الحالة السياسية في السودان وأثرها على عملية السلام في دارفور.

وقد تابعت كوت ديفوار عن كثب التطورات الأخيرة في الحالة السياسية في السودان، وعلى رأسها خلع الرئيس عمر البشير وإنشاء الجيش السوداني لمجلس عسكري انتقالي لمدة سنتين. وتأخذنا الحالة إلى فترة مثيرة للقلق من عدم اليقين لما تنطوي عليه من مخاطر محتملة تتمثل في تدهور البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية والتداعيات المحتملة على المنطقة.

وفي ذلك الصدد، يحث بلدي السلطات العسكرية على ألا تألو جهدا للحفاظ على السلام والاستقرار في السودان.

لذلك، ندعوهم إلى الانخراط في أقرب وقت ممكن في مشاورات شاملة مع جميع أصحاب المصلحة في البلد من أجل التوصل إلى حلول توافقية ومرضية للتطلعات العميقة للشعب السوداني. وذلك صدى لما ورد في بيان ١٥ نيسان/أبريل الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن الحالة في السودان، والذي يدعو المجلس الانتقالي العسكري إلى نقل السلطة إلى شخصيات مدنية وسياسية مؤهلة في أقرب وقت ممكن.

وتحيط كوت ديفوار علما بالاستعداد الذي أبدته السلطات العسكرية للعمل مع المعارضة، لتشكيل حكومة مدنية واحترام التزامات السودان الدولية. وتشجعها على إجراء تلك العملية وفقا للمبادئ التوجيهية والعناية الواجبة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل استعادة النظام الدستوري وإجراء انتخابات ديمقراطية من شأنها ضمان تحقيق السلام والاستقرار.

وفيما يتعلق بدارفور، يؤيد وفد بلدي استنتاجات تقرير الأمين العام (S/2019/305)، الذي يشير إلى الاستقرار النسبي في المنطقة ككل، باستثناء منطقة جبل مرة. كما ترحب بالعودة التدريجية للأشخاص إلى مناطقهم الأصلية وبمساعدة العملية المختلطة للسلطات المحلية في إدارة التوترات بين الطوائف والوصول إلى الأراضي والموارد. ومع ذلك، ينبغي ألا تحجب تلك الإنجازات التحديات العديدة المرتبطة بإيجاد حلول قابلة للتطبيق للأسباب الجذرية للصراعات، وتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، والعنفين الجنسي والجنساني المستمرين.

ويعتقد بلدي أن حل الأزمة في دارفور يعتمد على تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع، تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة. ولذلك، لا يزال يساوره القلق إزاء انسحاب بعض الحركات غير الموقعة عليها، من مفاوضات السلام وانسحاب تحالف نداء السودان من اتفاق خارطة الطريق لعام ٢٠١٦ الذي أبرمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، عقب القرارات التي اتخذتها الحكومة السودانية استجابةً للاحتجاجات الشعبية التي يشهدها البلد. وبالتالي، تحث كوت ديفوار الجماعات المسلحة،

بما في ذلك تحالف نداء السودان، على العمل مع السلطات السودانية، لضمان انتهاء الأعمال القتالية مرة واحدة وإلى الأبد.

إننا ندعو جميع أصحاب المصلحة في عملية حل الأزمة في دارفور ممن لديهم تأثير على الأطراف إلى مضاعفة جهودهم وضمان انضمام تحالف نداء السودان إلى محادثات السلام. إن وفد بلدي يدعو السلطات الجديدة إلى العمل على حماية إنجازات عملية السلام في دارفور. ويظل مقتنعا بأن نجاح العملية الانتقالية، سيشكل ميزة لا يمكن إنكارها لإيجاد حلول للصعوبات التي تعترض تعبئة الموارد لتنفيذ اتفاقات السلام. كما يبدو من الضروري للمجتمع الدولي، وكذلك أصحاب المصلحة الإقليميين ودون الإقليميين، دعم السلطات في بحثها عن حلول قابلة للتطبيق للأسباب الجذرية للصراعات من أجل ضمان قدرة دارفور على الصمود.

في الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية، إلى مواصلة التزامها بتقديم المساعدة للسودان، الذي يمر بمرحلة حاسمة من تاريخه، من أجل الحفاظ على إنجازات العملية السياسية الجارية في دارفور وتلبية تطلعات الشعب السوداني الكبيرة لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية.

السيد بيكستين دي بوييتسويرف (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط: أولاً، الحاجة إلى انتقال موثوق به وشامل في السودان؛ ثانياً، الوضع في دارفور؛ وثالثا، ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

أولاً، يجب النظر إلى الوضع في دارفور في السياق الأوسع للسودان ولا يمكن عزله عنه. وتعرب بلجيكا عن قلقها إزاء الوضع الحالي في السودان. وتكرر دعوتها إلى ضبط النفس عند استخدام القوة، من أجل تجنب العنف وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حريتي التجمع والتظاهر.

إن بلجيكا ترحب ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الصادر في ١٥ نيسان/أبريل الذي يؤكد الحاجة إلى إيجاد حل عاجل للأزمة الحالية، يقوم على احترام النظام الدستوري ويعكس تطلعات الشعب السوداني. كما يطالب البيان الجيش السوداني بإعادة السلطة إلى سلطة سياسية انتقالية يقودها المدنيون، وفقًا لإرادة الشعب والنظام الدستوري. ويجب أن تضمن العملية التشاورية والشاملة التي تضم جميع الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة الانتقال التوافقي الذي يقوده المدنيون والذي يجب أن يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في أقرب وقت ممكن.

وأحاطت بلجيكا علما بالإعلان عن إطلاق سراح سجناء سياسيين. وسيسهم هذا الإجراء الهام في تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بهدف تحقيق المصالحة.

وإدراكاً للدور الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ينبغي لمجلس الأمن، في هذه الفترة الحاسمة، دعم جهود تلك العناصر الفاعلة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي. ونحن نؤيد جهود الأمين العام في هذا الصدد.

ثانيا، إن للحالة في السودان تأثير لا يمكن إنكاره على مسألة دارفور وعملية السلام. ويجب أن يواصل المجلس مراقبة الحالة عن كثب في بقية البلد، وتقييم تأثيرها على عملية انسحاب وخروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن الاستعراض الاستراتيجي. وعلى أي حال، يجب أن نتعامل مع الانسحاب بحذر ودعم وثيق لضمان وجود كاف للأمم المتحدة في دارفور.

وبشكل عام، يعد إرساء سيادة القانون والاحترام الأساسي لحقوق الإنسان، عنصرين رئيسيين لضمان مستقبل دارفور. وتظل حماية المدنيين؛ وتحسين الوضع الإنساني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن، أمورا ضرورية لضمان التوصل إلى حل دائم للأزمة.

وأخيرا، فإن مكافحة الإفلات من العقاب تكمن في صلب مطالب المحتجين. وتعد انتهاكات حقوق الإنسان من بين الأسباب الجذرية للصراعات في السودان. كما أننا لم ننس مسألة، مذكرات الضبط والإحضار المعلقة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وكما نعلم، أحال مجلس الأمن الحالة في السودان، أي دارفور، من خلال قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥) إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلى هذا الأساس، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات ضبط وإحضار في حق خمسة أفراد. وتشير بلجيكا إلى أن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) ينص على أن السودان وجميع الأطراف الأخرى في النزاع في دارفور ملزمون بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيتها العامة، وتقديم كل المساعدة اللازمة لهما. ومن الضروري ضمان المساءلة عن الإجراءات السابقة.

في الختام، أود أن أعرب عن تضامن بلجيكا مع الشعب السوداني ورغبته في التوصل إلى حل سلمي للحالة في بلده.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لكم سيدي الرئيس، على عقدكم وترؤسكم هذه الجلسة. ونتفق مع معظم وجهات نظركم وتوصياتكم فيما يتعلق بدارفور والحالة في السودان.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السفير جيريميا مامابولو، على إحاطته الإعلامية المستنيرة التي قدمها للمجلس، وكذلك المعلومات المفيدة التي قدمتها السيدة أورسولا مولر.

ونحن ممتنون بصفة خاصة للعملية المختلطة على جهودها المتواصلة في دارفور في سعيها إلى تحقيق السلام وإن يكن في ظل تحديات أمنية صعبة وتحديات متصلة بتغير المناخ. لقد أدت الجهود الموحدة التي بذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إحراز تقدم كبير في بناء السلام في دارفور وفي المنطقة برمتها. وينبغي أن تحافظ جهودنا المتواصلة على المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. ويحدونا الأمل في ألا تؤثر التطورات الحاصلة في الخرطوم سلبا على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وعلينا أن نواصل الاستفادة من المكاسب التي تحققت في النهوض بعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم تلك العمليات الهامة وتشجيع جميع الجهات المعنية على تنفيذ الأحكام المعلقة في مختلف اللجان والاتفاقات. ومن الضروري توفير الدعم الكافي للنازحين، مع التركيز بصفة خاصة على منع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

وتظل أهمية الدعم الإنساني للمناطق المتضررة في السودان تشكل شريان حياة مهما للكثيرين. ومن الضروري الانتقال في نهاية المطاف من الدعم الإنساني إلى إعادة الإعمار والتنمية في دارفور، مع خروج العملية المختلطة في نهاية المطاف. وأود أن أشيد بالشركاء في التنمية على سخائهم الكبير ومساعدتهم الإنسانية في دارفور والسودان ككل.

وتؤيد جنوب أفريقيا ضرورة أن تواصل العملية المختلطة مهمتها وأن تمضي قدما في الخفض التدريجي. غير أنني أود أن أسأل الممثل الخاص المشترك، السفير مامابولو، إن كان يقترح تنقيح الجدول الزمني للخفض التدريجي في دارفور في ضوء الحالة السياسية الراهنة في الخرطوم.

ونود أن نبدي الملاحظات التالية بشأن الحالة في السودان والخرطوم.

أولا، فيما يتعلق بالسودان ككل، من المهم للغاية أن يغتنم الشعب السوداني هذه الفرصة لمعالجة جميع خلافاته الحالية وضمان الاتفاق على ترتيب شامل لجميع أبناء الشعب السوداني فيما يتوصلون إلى تسوية دائمة للأزمة الحالية لأن التطورات في دارفور ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات في السودان والمنطقة عموما.

ثانيا، تؤكد جنوب أفريقيا أهمية تنفيذ عملية انتقال ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وبدء عمليات وترتيبات شفافة تساعد في توحيد السودان.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع ثقله وراء تطلعات الشعب السوداني ككل وهو يتلمس سبيله نحو مستقبل بلده.

رابعا، يتعين على المجلس أن يسترشد كذلك، في سياق انخراطه في السودان، بالنهج الإقليمية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويوجه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه الصادر في ١٥ نيسان/أبريل بشأن الحالة في السودان، نداء عاجلا إلى جميع شركاء الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي من أجل دعم الجهود المبذولة في سياق ذلك البيان. ووحدة المجلس في دعم ذلك النهج أمر حيوي.

خامسا، ينبغي للمجلس أن يدعم جهود الأمين العام في دعم الاتحاد الأفريقي في سعيه إلى إيجاد تسوية مقبولة لأزمة السودان بالوسائل السلمية.

سادسا، تعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بأن دعم الاقتصاد السوداني أمر أساسي. فالحاجة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب السوداني ستكون بالغة الأهمية في إعادة بناء السودان، إذ أن ذلك يشكل جزءا من الأسباب الجذرية للمأزق الحالي.

سابعا، فيما يتعلق بالمساءلة، ينبغي أن نوفر السودانيين مجالا لاستخدام آلياتهم الداخلية الخاصة لمعالجة قضايا المساءلة ورسم مستقبلهم. فمن شأن ذلك أيضا أن يرسي الأساس للشعب السوداني لتحقيق السلام والمصالحة مستقبلا، وإن أمكن، تعزيز التسامح العرقي والديني والإقليمي.

أخيرا، من المهم أن يدعو المجلس إلى التهدئة وإلى حل الوضع بالسبل السلمية والودية من خلال عمليات سياسية شاملة للجميع.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي، والرئيس السابق لنيجيريا عبد السلام أبو بكر، ووزير الخارجية السابق للجزائر السفير لعمامرة.

إن السودان هو أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة. وله حدود مع أكثر من تسعة بلدان أفريقية وتواجه العديد من البلدان حاليا تحديات أمنية، كما نعلم جميعا. ويمكن أن تؤثر كيفية تناول المجلس للأزمة السودانية وحلها تأثيرا خاصا على دارفور والمنطقة المجاورة.

فلنجد سبيلا مشتركا لمساعدة السودانيين في العثور على توحيد صفوفهم وهم ينون السلام. ويحدونا الأمل في ألا ترجح كفة مصالحنا الوطنية الخاصة على مصالح الشعب السوداني.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب أيما ترحيب بحضوركم، السيد الوزير، بيننا هنا اليوم. وكذلك نشكر الممثل الخاص المشترك السفير مامابولو والأمينة العامة المساعدة أورسولا مولر على إحاطتيهما الشاملتين، بما في ذلك بشأن التطورات الأخيرة في السودان.

أشار عدد من الممثلين إلى تطور الحالة في الخرطوم. وبولندا أيضا تتابع عن كثب ما يستجد من تطورات، بما في ذلك في السودان. وعلى غرار الوفود الأخرى، نعرب عن تأييدنا لتطلعات الشعب السوداني إلى عملية انتقال ديمقراطية وسلمية وشاملة للجميع وحكم رشيد ورفاه اجتماعي واقتصادي. ونؤيد دعوة الاتحاد الأفريقي إلى انتقال سريع إلى حكومة مدنية.

وندعو السلطات السودانية الجديدة إلى ألا تغفل عن دارفور. وفي ظل التخفيض التدريجي لقوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نقف أمام منعطف حاسم وينبغي للحكومة المدنية الجديدة بذل قصارى جهدها لتوفير الأمن وسيادة القانون والخدمات الأساسية في دارفور. وينبغي أن تكون حماية المدنيين وتعزيز المصالحة بين القبائل ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من بين الأولويات العليا.

وترحب بولندا بالاستقرار النسبي في الحالة الأمنية في دارفور.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن التقدم الذي تحقق هش وقابل للانتكاس. وفي هذا السياق، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات المستمرة في منطقة جبل مرة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، وحوادث النزاع بين الطوائف، التي أبرزتها الأمين العام المساعد مولر، والتي توضح أن دارفور تتطلب اهتمام مجلس الأمن. وأتفق تماما مع السيد أنين في أنها تتطلب أيضا مشاركة طويلة الأجل من جانب المجتمع الدولي.

ونلاحظ مع الأسف العميق ويزعجنا للغاية استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصا العنف الجنسي والعنف الجنساني، كما ذكر ممثل جنوب أفريقيا، في دارفور. وندين بشدة أي استهداف للسكان المدنيين – بما في ذلك من قبل أفراد الأمن الحكوميين – لا سيما أكثرهم ضعفا، أي النساء والأطفال والمشردين داخليا. وينبغي للسلطات ألا تدخر جهدا لمساءلة مرتكبي تلك الأفعال، وأن تبذل قصارى جهدها لمكافحة الإفلات من العقاب في دارفور. ومن المهم أيضا معالجة حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بضمان الاستقرار على المدى الطويل في السودان، لأن الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان من الأسباب الجذرية للصراعات وهي أيضا سمة ثابتة للصراعات والعنف المصاحب لها. وفي هذا السياق، نرحب بتعاون السلطات السودانية مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ونتطلع إلى مواصلة السلطات الجديدة هذا التعاون.

ونكرر مجددا موقفنا أنه ما من حل للنزاع في دارفور غير الحل السياسي. ونأسف لأن التغييرات الأخيرة في الحالة الداخلية في السودان قد أدت إلى فقدان الزخم في عملية السلام، ونأمل أن يستأنف في المستقبل القريب.

وأكرر مرة أخرى ما قلناه في مناسبات عديدة في هذه القاعة، لدينا اعتقاد قوي أنه أثناء الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، ينبغي التشديد بوجه خاص على الظروف الاجتماعية والاقتصادية هناك فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية وفرص العمل وتعليم الأطفال، والهياكل الأساسية الاقتصادية والزراعة وما إلى ذلك، فضلا عن إرساء حكم القانون والحكم الرشيد على نحو فعال في جميع أنحاء المنطقة. وينبغي ألا تغيب عن بالنا الحالة الإنسانية الصعبة للغاية، التي أشارت الأمين العام المساعد مولر عن حق إلى أنها تتفاقم بسبب تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي.

والتعاون بين حكومة السودان والسلطات المحلية في دارفور والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري أساسي لنجاح الانتقال، وكذلك توفير الموارد الكافية. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينضم إلى الجهود المبذولة على الأرض دعما للانتعاش والتنمية في دارفور، أو قد نواجه خطر العودة إلى الصراع. وكما قلت من قبل، فإن التقدم الذي حققناه هش وقابل للانتكاس. وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، ما زلنا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرصد عن كثب أثر تقليص حجم البعثة على أرض الواقع بغية التأكد من أن المكاسب التي تحققت في دارفور ستكون دائمة ولن تُمس. ونتطلع إلى تلقي نتائج التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة في سياق مناقشتنا المقبلة لولاية البعثة.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري على استمرار

تفانيهم المستمر وإسهامهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في دارفور.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد جيريميا مامابولو، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والأمين العام المساعد أورسولا مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين عن الحالة في دارفور.

بكل أمانة، بعد الاستماع إلى بيانات عدد من زملائنا، لدينا انطباع واضح بأنهم أخطأوا باتخاذهم جلسة اليوم فرصة لمناقشة الوضع الداخلي في السودان أساسا، عوضا عن الحالة في دارفور. وفي رأينا أن هذا أمر غير سليم. إذ ليس لمجلس الأمن ولاية لمناقشة العمليات السياسية الجارية في ذلك البلد. ومن المهم تجنب أي بيانات أو إجراءات يمكن تفسيرها على أنها تدخل في شؤونه الداخلية، ونحث جميع زملائنا في المجلس على أن يضعوا ذلك في الاعتبار.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في دارفور نفسها، نلاحظ أن الحالة في المنطقة ظلت مستقرة بوجه عام. و لم ترد أي تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة كبيرة منذ بعض الوقت، والعنف بين الطوائف لم يعد له وجود تقريبا. لقد فعلت الحكومة السودانية الكثير من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها في دارفور، ونأمل أن تستمر هذه الجهود. ومن المهم، بالنظر إلى الزخم الإيجابي في المنطقة، أن تستمر عملية خفض المكون العسكري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ونحن نتشاطر الرأي القائل إنه بغية تفادي أي عودة إلى النزاع، يجب أن نتجنب إمكانية حدوث فراغ في السلطة في المنطقة، والتركيز على بناء قدرة مؤسسات الدولة في دارفور. ونعتبر أن تلك هي المهمة الرئيسية للمفهوم الانتقالي للعملية المختلطة الذي أيده القرار والمصمم لدعم الشعب السوداني في سياق بدء مرحلة بناء السلام في إطار تسوية الأزمة في دارفور.

ونشدد على أهمية وفاء المانحين بالتعهدات التي قطعوها في المؤتمرات السابقة للمانحين. وإلى جانب تخفيف الجزاءات الأحادية المفروضة على السودان، نعتقد أنه ينبغي أن يساعد ذلك على تطبيع الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في السودان بكامله، وحل المشاكل المتعلقة ببناء السلام وتعزيز الأمن في دارفور.

ويسعدنا أن جميع أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام ٢٠١١ تقريبا قد نفذت. ونأسف لكون أن المعارضة المسلحة غير المتصالحة، رغم أنها فقدت وجودها في الميدان، لم تتخل عن محاولاتها لزعزعة استقرار الحالة والتحريض على موجة جديدة من العنف في المنطقة. لقد كان من الواضح منذ وقت طويل أن سبب تعثر عملية السلام في دارفور هو الموقف التفاوضي غير البناء للأطراف غير المتصالحة، بما في ذلك جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. تلك هي بوضوح القصة الكامنة وراء رفض الحركات التي لم توقع على وثيقة الدوحة تنفيذ اتفاق ما قبل التفاوض في ٦ كانون الأول/ديسمبر المبرم في برلين بوساطة من الاتحاد الأفريقي. وهنا، ينبغي أن نشير أيضا إلى قرار تحالف نداء السودان المؤرخ ٢٠ آذار/مارس بالانسحاب من اتفاق خارطة الطريق المعدل لثابو مبيكي. ومن المؤسف أن الأمانة العامة، عند الإبلاغ عن تلك الوقائع، توجه نفس النداءات إلى جميع المعنيين. ونحن مقتنعون بأن خطب ود الأطراف غير المتصالحة بهذه الطريقة إنما يضر بعملية السلام فحسب. ونعتقد أيضا أنه بدلا من تشجيع المتطرفين على عقد اجتماعات في عواصمهم، ينبغي للرعاة الخارجيين للمعارضة السودانية أن تحثها على الخروج بمطالب أكثر واقعية تستجيب لهدف دفع عملية السلام.

وبالنظر إلى كل ما تقدم، لا نرى أي أساس لربط الأحداث في الخرطوم في ١١ نيسان/أبريل بعمليات انسحاب العملية المختلطة ومراجعة نظام جزاءات دارفور، التي ينبغي أن تمضي قدما وفقا للخطط القائمة.

السيد شهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص المشترك جيريميا مامابولو، والأمين العام المساعد أورسولا مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

ونلاحظ أحداث العنف في دارفور مؤخرا، بما في ذلك الاشتباكات التي حدثت في معسكر كلما. ومع ذلك ما زلنا نقول مرارا وتكرارا أن الحالة الأمنية العامة في دارفور قد ظلت مستقرة نسبيا. ويعرب وفد بلدي عن اطمئنانه للوضع جراء الانخفاض الكبير للنزاعات القبلية الذي تحقق بفضل الجهود النشطة التي بذلتها سلطات الدولة والسلطات المحلية بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن المشجع للغاية عودة النازحين تدريجيا إلى ديارهم كما يتضح في تقرير الأمين العام (S/2019/305)،. ولا يسع وفد بلدي أن يبالغ في تأكيد أهمية العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين. ونتفق مع الملاحظات القائلة بأن هذه الاتجاهات تدل على الدور الذي تضطلع به العملية المختلطة في الحفاظ على الاستقرار. ولا شك أن التحسن المستمر في الحالة الأمنية قد مكن من للانسحاب التدريجي للعملية المختلطة وتنفيذ خطة الانسحاب في عام ٢٠٢٠ في نهاية المطاف تمشيا مع القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وعليه، يود وفد بلدي أن يتناول ثلاث نقاط هامة.

أولا، لا بد من تحقيق مزيد من التقدم في عملية السلام في دارفور. ونأسف لعدم تحقيق تقدم ملموس على مدى الأشهر القليلة الماضية. ومن المقلق للغاية تزايد الاشتباكات التي تشارك فيها بعض الجماعات التي رفضت عملية السلام مرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأنه لا تزال الجماعات المسلحة الدارفورية تواصل وجودها المزعزع للاستقرار خارج السودان. ولا يزال وفد بلدي على اقتناعه الراسخ بأن الحل العسكري ليس خيارا في دارفور. وينبغي لجميع الأطراف وضع حد للأعمال العدائية والتوجه صوب طاولة المفاوضات عوضا عن جبهات القتال. وينبغي أن تكون محنة السكان المدنيين وحدها سببا كافيا لإعادة تنشيط العملية. ولذلك، نرحب بإعلان وقف إطلاق النار على نطاق البلد بأسره والدعوة الموجهة إلى جميع الجماعات المسلحة للمشاركة في عملية السلام والإسهام في إعادة بناء البلد.

ثانيا، إن المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي على أساس الاحترام المتبادل والملكية الوطنية أمر أساسي لمنع العودة إلى النزاع مرة أخرى. وستواصل العملية المختلطة الاضطلاع بدور أساسي في حماية المدنيين، فضلا عن دعم بناء القدرات فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وإذ نمضي قدما صوب انسحاب العملية المختلطة، فإن من المهم تمكين السودان من تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في دارفور.

وبالمثل يكتسي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أهمية بالغة لمنع الانتكاس إلى النزاع. وسيتطلب ذلك تمويلا مستداما ودعما لجهود التعمير وبناء السلام. ومع استمرار نزوح ١,٩ مليون شخص في جميع أنحاء البلد ووجود ١,٢ مليون لاجئ من المنطقة في أراضي البلد، فإن المساعدة الإنسانية مهمة أساسية وشاقة في الوقت نفسه.

وتشعر إندونيسيا بالقلق الشديد لاستمرار تفاقم الحالة في السودان بسبب الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، فإن الإذن بصرف مبلغ ٢٦,٥ مليون دولار من صندوق الاستجابة للطوارئ المركزي قبل بضعة أيام بهدف تقديم المساعدة المنقذة لحياة الشعب السوداني قد أتى في وقت مناسب للغاية. ومع ذلك، فإنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من المساعدة.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الثالثة. ولا يزال وفد بلدي يراقب عن كثب آخر تطورات الحالة في السودان. وتعيد إندونيسيا تأكيد مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية. ونرحب في هذا الصدد بالدور الذي يضطلع به

الاتحاد الأفريقي بوصفه آلية إقليمية، بما في ذلك مجلس السلا والأمن التابع له، إزاء الحالة في السودان.

ويحق لدارفور أن تنعم بالسلام والاستقرار والرخاء بعد سنوات عديدة من النزاع. وهناك زخم الآن لتحقيق ذلك الأمل. ونحن مقتنعون بأن علينا جميعا أن نعمل معا للحفاظ على ما أنجز حتى الآن في دارفور وتحسينه. وسيكون ذلك أولوية واضحة بالنسبة لإندونيسيا. وليس لأي من الأطراف استغلال الوضع في السودان لدفع دارفور صوب الانزلاق إلى النزاع مرة أخرى. ويجب على جميع أصحاب المصلحة التحلي بالهدوء وأقصى درجات ضبط النفس، فضلا عن العمل بطريقة تعزز مناخ السلام في البلد.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على العمل الهام للغاية الذي تؤديه العملية المختلطة في دارفور. وتشعر إندونيسيا بالفخر لكونها جزءا من العملية المختلطة التي تمثل فيها حاليا بنشر ٤٧٢ من حفظة السلام التابعين لها. ونؤكد مجددا تأييدنا لإخوتنا وأخواتنا السودانيين وهم يمسكون بزمام أمرهم في السعي إلى إيجاد حل سلمي في بلدهم.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بحضوركم، سيدي، وأنتم تترأسون مداولاتنا اليوم. ونشكر السيد مامابولو، الممثل الخاص المشترك لدارفور، ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، والسيدة ميولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

وفي السنوات الأخيرة حافظ إقليم دارفور في السودان على استقرار الوضع الأمني بوجه عام. ومنذ أن بدأ تنفيذ الخطة الانتقالية للعملية المختلطة في النصف الثاني من العام الماضي، استمر استقرار الوضع في دارفور. ومع ذلك، لا تزال دارفور تواجه بعض التحديات. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على الجوانب التالية.

أولا، لا بد من المضي قدما بالعمليات السياسية وعمليات السلام. وتمر دارفور حاليا بمرحلة حاسمة: الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي النهوض بالعمليات السياسية وعمليات السلام ذات الصلة سعيا إلى تحقيق الانتقال بصورة سلسة ومستمرة. وينبغي للأطراف في هذه المسألة أن تحافظ على ضبط النفس وتجنب استخدام القوة فضلا عن العمل المشترك في الحفاظ على السلام والاستقرار في دارفور. ويجب على بعض أطراف المعارضة والجماعات المسلحة أن تتخلى عن الحلول العسكرية حقا وتشارك بنشاط في عملية السلام وحل التوترات والخلافات السياسية عن طريق الحوار والمشاورات.

ثانيا، من الضروري مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي. وما تزال الحالة الإنسانية في دارفور تواجه تحديات. وما تزال مؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالضعف. وتؤثر هذه العوامل سلبا على السلام والاستقرار الطويل الأجل في دارفور. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الوفاء بالتزامه من خلال العمل بنشاط في تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي. وينبغي أن ينصب التركيز حاليا على المساعدة في عودة النازحين السودانيين وضمان استقرارهم، علاوة على إعمار وتحسين البنى التحتية المحلية وتحسين التنمية الزراعية.

وترحب الصين بالدعم الهام الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة بناء السلام والهيئات الأخرى ذات الصلة لجهود التعمير والتنمية في السودان. وتثني الصين على إسهام العملية المختلطة في صون السلام والاستقرار في دارفور، وتدعم أنشطتها المستمرة وفقا لولايتها المعنية بضمان تنفيذ الأولويات المنوطة بها. وتأمل الصين أن تواصل الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي الاتصال الوثيق وإجراء تقييمات كاملة وموضوعية للعديد من المسائل من قبيل تنفيذ الخطة الانتقالية

للعملية المختلطة في دارفور من حفظ السلام إلى بناء السلام، حتى يتمكنان من تقديم الاقتراحات الممكنة إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

فالسودان بلد هام في أفريقيا والمنطقة العربية. ولا شك أن الحفاظ على الاستقرار سيعزز المصالح الأساسية للشعب السوداني في الأجل الطويل، فضلا عن إسهامه في إحلال السلام والأمن في المنطقة على نطاق أوسع وفي أفريقيا برمتها. وتراقب الصين التطورات في السودان عن كثب. ويتعاون المجلس العسكري الانتقالي مع الأطراف في السودان على إجراء الحوار والاستماع إلى تطلعاتها. وترحب الصين بهذا التطور وتأمل أن تتمكن الأطراف المعنية في السودان من تحقيق الوفاق والعمل معا على تعزيز عملية الانتقال السياسي والحفاظ على الاستقرار والنظام وتحقيق التنمية في السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم قرارات الشعب السوداني والتقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

والصين على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره، للاضطلاع بدور مشترك في بناء في تعزيز الاستقرار والتنمية في السودان وفي دارفور.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن وجودكم بيننا هذا الصباح، سيدي الوزير، يشدد على أهمية هذه الجلسة والأهمية التي توليها بلدكم لها في دورها الحالي لرئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للسيد جيريمايا مامابولو لإطلاعنا على المستجدات لا في الحالة الراهنة في دارفور وحسب، بل أيضاً في ما يخص البلد والأحداث التي يشهدها السودان. ونتقدم أيضاً بالشكر إلى السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ويساورنا بالغ القلق إزاء العنف الذي يؤثر سلباً على سكان دارفور، ولا سيما الذين هم في مخيمات المشردين داخلياً في أعقاب الإطاحة بالمشير البشير. وفيما يتعلق بالحالة السياسية الراهنة، تتابع حكومة جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب التطورات السياسية الراهنة في الخرطوم بعد تنحية المشير عمر البشير، واستقالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي، عوض محمد أحمد بن عوف، وتعيين الفريق عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن مكانه، وهي ما نعتقد أنها إجراءات متخذة لصالح الشعب وتلبيةً لمطالبه. وفي هذا الصدد، يُذكّر بلدي المجلس العسكري الانتقالي بدوره في ضمان أمن المواطنين والإصغاء إلى مطالبهم لضمان استقرار البلد. وعلاوة على ذلك، نرحّب بالمفاوضات الجارية بين المجلس العسكري الانتقالي والأحزاب السياسية بشأن كيفية توجيه السودان نحو إقامة حكومة مدنية. ويحدونا الأمل في أن تسهم الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس العسكري الانتقالي إلى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والزيارة التي قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الخرطوم في تطبيع كامل للحالة في البلد.

وبناء على ذلك، نحيط علماً بالدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى المجلس العسكري الانتقالي لحثّه على نقل السلطة إلى حكومة مدنية ونؤيد هذه الدعوة. ويؤسفنا بطءُ التقدّم المحرز في العملية السياسية، استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي هذا الصدد، لا بدّ من زيادة الدعم المقدم للعملية السياسية التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ولا تزال غينيا الاستوائية تؤمن بأن حل المنازعات على الأراضي التي تفضي إلى العنف يحتاج إلى بذل جهود الوساطة والمصالحة لمنع هذه النزاعات وإنهائها. ونشيد بالجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في حملتها لجمع الأسلحة. إن التنفيذ الكامل لها أمر بالغ الأهمية لا من أجل الحفاظ على الحالة السلمية الحالية في دارفور فحسب، بل أيضاً بالنظر إلى استعادة السلام الدائم إلى تلك المنطقة، ولا سيما أن هذا البرنامج الهام يُنفّذُ الآن في منطقة جبل مرة.

وتطلب غينيا الاستوائية، بالنظر إلى الحالة السياسية الراهنة في السودان، أن يوافق المجتمع الدولي على منح المستوى اللازم من الثقة للمجلس العسكري الانتقالي بحيث يمكن إجراء المفاوضات المطلوبة مسبقاً فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية من أجل إنشاء حكومة انتقالية مستقرة والوصول إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع في السودان.

وأهنئ بحرارة السيد جيريمايا مامابولو، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمين العام إلى دارفور، وكامل فريق العملية المختلطة، ونحثهم على مواصلة عملهم من أجل تحسين حياة سكان دارفور. وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملي في تطبيع الحالة في السودان في أقرب وقت ممكن مع ما يتخذه المجلس العسكري الانتقالي من إجراءات، والتي سيكون لها على الأرجح أثر إيجابي على الحالة في دارفور وإنهاء العنف كما ذكر السيد مامابولو آنفاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): أود أن أتقدّم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لجلسة مجلس الأمن هذا الصباح وعلى إتاحة هذه الفرصة. وأود أيضاً أن أتقدّم للأمين العام بالشكر والتقدير على التقرير المعروض باسمه على مجلسكم الموقّر. والشكر موصول كذلك للسيد جيريمايا مامابولو، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وللسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيّمتين.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام المقدّم للمجلس عن الأوضاع في دارفور (S/2019/305)، والذي أكّد على استمرار تحسّن الأوضاع الأمنية في كل ولايات دارفور، ماعدا المنطقة الخاضعة لسيطرة قوات عبد الواحد محمد نور – في جبل مرة – والتي تقوم بشنّ الهجمات على القوات المسلّحة وعلى المدنيين في المدن القريبة، ما يحتّم على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى التعامل معها حمايةً للمدنيين.

لقد شهدت ولاية وسط دارفور في الفترة الماضية تركيزاً على مسائل تعزيز الأمن والاستقرار من خلال حملة جمع السلاح وفرض هيبة الدولة، بنشر أعداد إضافية من قوات الشرطة لتأمين العودة الطوعية لنازحي الولاية وتأمين نجاح الموسم الزراعي، الأمر الذي نرجو أن ينعكس على الاستقرار فيما يتصل بالأوضاع الأمنية والمعيشية كما هو الحال في كل ولايات دارفور، التي تشهد تقدّماً مطّرداً في كل المجالات، وتوجّهاً كاملاً نحو الاستقرار والتنمية. وهو ما نرجو أن يجد دعماً ومساندة من المجتمع الدولي.

إن بعضاً مما ورد في التقرير المعروض أمامكم تجاوزته الأحداث وأصبح من الماضي، بعد التغيير الذي أحدثته ثورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة في السودان. وهنا لا بدّ لي أن أكرر أمامكم ما قلته للمجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8509) بشأن التزام السودان بكافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، بما فيها الاتفاقيات الموقعة مع الأمم المتحدة والخاصة بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما أجدد التزام السودان بتسهيل عمل البعثة والمنظمات الإنسانية العاملة في السودان عامة، وفي دارفور على وجه الخصوص. كما أرجو التأكيد على أن السودان يتطلّع قُدماً للتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في تحقيق وتنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة وفقاً لما اعتمده المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) حتى يكتمل خروج مكوّنات البعثة وفقاً للإطار الزمني المتفق عليه في القرار – والمحدد بشهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وما تم التوافق عليه فيما يخص خطط الانتقال في دارفور، من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ونتطلع كذلك إلى الحوار حول تقرير المراجعة الاستراتيجية للبعثة، الذي نرجو أن تكون توصياته متوافقة مع الغايات المحددة

لخروج البعثة المختلطة في عام ٢٠٢٠، وأن يأتي موافقا لتطلعاتنا نحو بناء واستدامة السلام في دارفور، وخروج العملية المختلطة لتمثل نموذجا حيا للنجاح وتجربة عملية تحقق معنى الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ وتحقيق السلام في أفريقيا.

نحيي هذه الجهود الحثيثة المتكاملة التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام، ونرحب مرة أخرى بحلول فجر بناء السلام، الذي يعني التنمية، والتي تعني بدورها إنهاء مظاهر الصراع والقضاء المبرم عليها، متزامنة مع التطورات الكبيرة التي شهدتها بلادي بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة.

ويشكر وفد بلادي بعثة العملية المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات، وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية. كما يشكر الدول المساهمة بقوات أو وحدات من الشرطة أو المدنيين. ويجدد استعداد السودان للتعاون مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة ببعثة العملية المختلطة حتى تغادر مكوناتها أراضي بلادي.

ختاما، اسمحوا لي أن أعلق على ما جاء في مداخلات بعض أعضاء المجلس. وأود الإشارة بكل وضوح إلى أن ما يجري في السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وحتى اليوم، هو شأن داخلي بنص ميثاق الأمم المتحدة. ولا نرى ما يبرر التداول بشأنه من قبل المجلس، خاصة وأن الظرف الاستثنائي الذي يمر به السودان يستوجب أقصى درجات الحذر، مع إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة لإكمال المشاورات حول عملية الانتقال السلمي والسلس للسلطة والتحول الديمقراطي. وينطبق ذات الأمر على الأمانة العامة، التي يجب أن تلتزم بحدود الولاية في تقاريرها التي تقدمها.

إننا حريصون، ونثق في أن أعضاء المجلس يشاركوننا نفس الحرص، على عدم اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تدفع الأوضاع إلى أي اتجاهات سالبة. وقد رأيتم، ورأى العالم كله سلمية الثورة السودانية ومسلكها المتحضر في السعي لتحقيق التغيير الذي ينشده الشعب السوداني. فإن كانت ثورة الشعب السوداني قد امتدت لنحو أربعة أشهر ونجحت في إنجاز مطلبها، فإن جموع الشعب السوداني لقادرة على تحقيق جميع المطالب واستقبال الثورة بصورة سلمية وحضارية وبالطريقة التي تتناسب مع ظروف وتحديات البلاد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو للرد على الأسئلة التي طرحها ممثلا المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (*تكلم بالإنكليزية*): كان سؤال ممثل المملكة المتحدة يتعلق برد وحدات الشرطة المشكلة على الحادثة التي وقعت في مخيم كلمة. وأريد أن أبدأ بالقول إن لدينا ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة متمركزة في كلمة. وهذه الوحدات من باكستان وتدعمها بنغلاديش وبوركينا فاسو. وعلينا أولا أن نفهم طبيعة النزاع. الواقع أنه كان في معظم الأحيان بين أنصار عبد الواحد، وأولئك الذين يُعتقد أنهم لا يؤيدون عبد الواحد. عند تلقي المعلومات، وصلنا إلى هناك على الفور وقدمنا الإسعافات الأولية للجرحى، ونقلنا المصابين الستة إلى المستشفى وجمعنا الجثث. وتعاملنا مع قادة المجتمع وتأكدنا من إنشاء منطقة عازلة بين المجموعات التي كانت تتقاتل. ثم بدأت المفاوضات عن طريق الوساطة بين قادة المجتمع من المجموعتين لنزع فتيل الموقف.

السؤال الآخر، الذي طرحه ممثل جنوب أفريقيا، كان حول ما إذا كنا نقترح جدولا زمنيا منقحا لسحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. أود أن أقول إننا نعمل وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الذي تنتهي مدة ولايته في حزيران/يونيه ٢٠١٩. والهدف من القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) هو اتباع استراتيجية خروج العملية المختلطة، التي تنص على أن العملية المختلطة ينبغي أن تكون خارج دارفور بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وإذا نظرنا إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، نحن على

بعد شهرين فقط من تلك الوجهة النهائية وقد وُضعت خططنا بالفعل. لذلك نتصرف وفقا للقرارات التي اتخذت ووافق عليها مجلس الأمن فيما يتعلق باستراتيجيتنا للخروج.

كما اتخذ مجلس الأمن قرارا بضرورة إجراء مراجعة استراتيجية للاسترشاد بها في الولاية الجديدة التي ستتبع، بدءا من تموز/يوليه ٢٠١٩ وحتى حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وستتاح لمجلس الأمن الفرصة في المستقبل القريب لاستعراض ذلك التقرير. لقد حضر الخبراء، لكن فريق التقييم الاستراتيجي جاء قبل أن نشهد ما نشهده الآن فيما يتعلق بالاضطرابات، التي أثارت الكثير من القلق. وأشرت في بياني إلى أننا لا نستطيع أن ندعي أن شيئا لم يحدث على أرض الواقع، ونحن نشعر بالقلق أيضا بشأن ذلك.

والواقع أننا أعطينا أسبوعين فعلا لتسليم المعسكرات التي يُراد تسليمها، وبعضها كان يفترض أن نكون قد سلمناه بالفعل. وقررنا أنه مع حل هيكل الدولة، لم يكن من الممكن المضي قدما في تسليم تلك القطاعات، وربما كان علينا أن نعطي فترة أسبوعين لنرى ما سيحدث. وقد تواصلنا في هذه الأثناء مع السلطات، وسنعقد اجتماعا لكي نفهم مع من سنتحاور من الجانب الحكومي حتى نتمكن من الاستمرار. وقد أُبلغنا أنه اعتبارا من الغد، سيكون من الممكن عقد هذا الاجتماع بهدف، كما نأمل، التمكن من الامتثال للجدول الزمني المحدد في حزيران/يونيه ٢٠١٩ للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

وفيما يتعلق بالمضي قدما في الفترة من تموز/يوليه، فإن هذا القرار يقع على عاتق مجلس الأمن لاتخاذه عندما يحلل تقرير التقييم الاستراتيجي، وأنا متأكد من أنه سيحدث قريبا. وأنا متأكد من أن التقييم سيأخذ كل شيء في الاعتبار، بما في ذلك الحالة الراهنة التي نشهدها في السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد مولر للإدلاء ببعض التعليقات الإضافية.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني دائما على استعداد للرد على أسئلة مجلس الأمن. لم أسمع أي سؤال، لذلك ليس لدي أي تعليقات أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.